وبزخم كبير في السنوات الاربع الاخيرة، اعطيت حلول لجميع المشاكل التي عرضتها في الماضي». واستطرد قائلاً: «لقد اقمنا مستوطنات على طول الشريط الضيق المسيطر على السهل الساحلي، واقمنا مستوطنات على سفوح الجبال. في جبل الخليل كان الرد بواسطة خطة نشر المستوطنات اليهودية في المنطقة، مثل مستوطنات بيت غوبرين، سيكف، لاهف، باتجاه يتير ومن هناك صعوداً شمالاً نحو طريق كرمل، معون، معاليه عموس ونكواع. وهذه المستوطنات تقع بين أوساط السكان البدو في النقب وبين السكان العرب في جنوب جبل الخليل» (المصدر نفسه).

واضاف شارون: «أما بالنسبة لقضية القدس، فقد اقمنا حولها ومستوطنات في دائرة نصف قطرها ٢٠ كيلومتر حول القدس وهي: الرت، تكواع، معاليه أدوميم، مخماس، ريموتيم، عفرا، بيت ايل، جفعون. هذا هو الطوق الذي يطوق مدينة القدس، الطوق الذي يتاخم الانتشار العربي شرقاً» (المصدر نفسه).

واضاف شارون أيضاً: «لقد وقفنا أمام خيارين يتمثل أولهما ببناء كل شيء بصورة أساسية ومنظمة، مع صناعة وتخطيط، ويقضي ثانيهما باحضار السكان، أولاً، إلى المكان، وبعد ذلك، تدخل الصناعة والكهرباء والمياه والهاتف. وقد اخترنا الامر الثاني. أما الامر الاول، فلم نختره، إلا في مكان واحد، في معاليه أدوميم، فهناك جرت محاولة لاقامة مدينة بصورة منظمة، لانها قريبة جداً من القدس. ولكن، في المواقع الأخرى، كان لدي شعور بان الوقت يمضي بسرعة، وما لا نعمله الآن، لن نستطيع عمله في المستقبل. لهذا، كان أهم من أي شيء آخر، هو تواجدنا في كل مكان. وإذا كان يوجد، الآن، في مستوطنة اريئيل الف نسمة، فمن الممكن أن يصبح عدد سكانها في المستقبل ٥٠ الف نسمة. والآن، أصبحت المشكلة بسيطة، الاساس هو البدء. وهذه المرحلة الاصعب، ولقد اخترنا تلك المرحلة الصعبة» (المصدر نفسه).

مصادرة الأراضي

ابتدع رجال الحكم العسكري في الضفة الغربية وبتشجيع من السلطات الاسرائيلية خدعة، يمكن بواسطتها التغلب على القيود التي أقرتها محكمة العدل العليا تجاه الاستيلاء على الأراضي في المناطق المحتلة.

وبواسطة هذه الخدعة، تم الاستيلاء، في العام الماضي، على آلاف الدونمات في الضفة الغربية. وقد تم ذلك بطريقة مشكوك في قانونيتها، حتى من وجهة النظر الاسرائيلية، ولكن فائدتها أثبتت نفسها. فبدلاً من اصدار اوامر الاستيلاء والمصادرة والمخاطرة بالتقاضي أمام المحكمة العليا – كما حدث، على سبيل المثال، في قضية ايلون موريه – يعلن الحكم العسكري عن أراض معينة إنها اراض حكومية.

والاعلان هذا، بحد ذاته، يعطي الحكم العسكري صلاحية التصرف بهذه الأراضي كما يحلو له. والسكان العرب المتضررون من مثل هذا الاعلان لهم حقوق مقيدة جداً، إذ تعطى لهم مهلة زمنية قصيرة (ثلاثة أسابيع بصورة عامة) للاعتراض على هذا الاعلان أمام لجنة اعتراضات شكلها الحكم العسكري من قضاة عسكريين في خدمة الاحتياط. وقرار هذه اللجنة ليس إلا مجرد توصية (هآرتس، ١٣/٣/١٩٨١).

وقد وصف قاضي محكمة العدل العليا، حاييم كوهن، هذا الاعلان، في كتاب استقالته من المحكمة بقوله: «نحن نحتفظ بالضفة الغربية بصفة أوصياء فقط. الموضوع الأساسي هو أن المؤتمن الذي يأخذ لنفسه الممتلكات المؤتمن عليها، يقوم عملياً بأعمال السلب، التي تعتبر من احط الأعمال» (معاريف، ١٣/٣/١٩٨١).

كذلك، طالب سكرتير حزب مبام، فكتور شمطوف، المستشار القانوني للحكومة بتفحص اجراءات الحكم العسكري، فيما يتعلق بمصادرة الأراضي في المناطق المحتلة. ويعتقد شمطوف أن هذه الاجراءات تتناقض مع مبادىء القانون القائم في اسرائيل منذ تاسيسها. وأكد ويؤكد، في الوقت نفسه، أن سكان المناطق المحتلة الذين يدعون ملكية الأرض يمنعون من اثبات ملكيتهم لها أمام المحاكم في اسرائيل (ر.إ.، العدد ٢٢٩٩، ٢٣ و٢٤/٣/١٩٨١، ص ١٠).

ومن جهة أخرى، رد الصحفي يسرائيل الدار